

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والخمسين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،

يوم الثلاثاء، ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الساعة ١٠/١٠

الرئيسة: السيدة غلودين متشالي (جنوب أفريقيا)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٥١ لمؤتمر نزع السلاح.

تسجل لدى الأعضاء التاليون للتكلم في الجلسة العامة لهذا اليوم: ألمانيا، باسم الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية والمغرب والجمهورية العربية السورية وألمانيا، باسم الاتحاد الأوروبي، ومصر وباكستان وبيرو واليابان.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، باسم الاتحاد الأوروبي، السفير براساك.

السيد براساك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

في البداية، ائذنون لي أن أهنيئ السفير ستريمين من النرويج والسفير تريزا من إيطاليا على تقلدهما منصبي منسقي البند ١ والبند ٢ على التوالي من جدول أعمالنا. إن الاتحاد الأوروبي يود أن يؤكد لك، سيدي الرئيسة، وكذلك لجميع المنسقين، دعمنا الكامل في جهودكم لتوجيه وقيادة عملنا.

ولا تزال عناصر عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة عناصر لا غنى عنها في الأمن التعاوني بين الدول.

ونشدد على ضرورة تخفيض شامل للمخزون العالمي من الأسلحة النووية وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وعلى وجه الخصوص من جانب الدول التي لديها أكبر الترسانات، مع الإقرار بعمليات التقليل الهائلة للأسلحة النووية التي حصلت منذ نهاية الحرب الباردة، وبخاصة تلك التي قامت بها دولتان عضوان في الاتحاد الأوروبي.

ونلاحظ بقلق أنه وقعت في السنوات الأخيرة أحداث خطيرة في مجال انتشار الأسلحة النووية.

ونقرر بتطبيق مبدأ اللارجعية لتوجيه جميع التدابير في ميدان نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، بوصفه عاملاً يساهم في الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي ويقويها، آخذين في الاعتبار هذه الشروط.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت)، التي خفّضت ترسانة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من الأسلحة النووية الاستراتيجية إلى ٦ ٠٠٠ رأس حربي يمكن إحصاؤهما، سينقضي أجل العمل بها في عام ٢٠٠٩. وقد رحبنا بتصديق الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على معاهدة موسكو في عام ٢٠٠٢، وشددنا في نفس الوقت على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في خفض ترسانتيهما. ونلاحظ أيضاً أن معاهدة موسكو لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، التي تفرض على كل جانب عدم تجاوز ١ ٧٠٠ إلى ٢ ٢٠٠ رأس حربي نووي استراتيجي منشور، سينقضي أجل سرياتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويرحب الاتحاد الأوروبي بعمليات خفض الأسلحة النووية المنشورة التي أفضت إليها معاهدة ستارت ومعاهدة موسكو، وتشدد على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في تقليص حجم هذه الترسانات النووية من خلال عمليات متابعة مناسبة. وسنرحب بمواصلة العمليات السالفة الذكر المتمثلة، ضمن جملة أمور، في اتفاق متابعة ثنائي يحل محل معاهدة ستارت الأولى التي سينقضي أجل سرياتها.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة تنفيذ الإعلانين اللذين أصدرهما رئيسا روسيا والولايات المتحدة الأمريكية عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ بشأن القيام بعمليات تقليص انفرادية لمخزوناتهما من الأسلحة النووية غير

الاستراتيجية وتدعو جميع الدول التي لديها أسلحة نووية غير استراتيجية إلى إدراجها في عملياتها لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وذلك بغرض تقليصها وإزالتها.

وإننا ناثبون كذلك على بذل جهود من أجل ضمان الشفافية باعتبارها أحد التدابير الطوعية لبناء الثقة دعماً لتحقيق مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح.

وبالإضافة إلى ذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول المعنية إلى اتخاذ تدابير عملية مناسبة للحد من خطر نشوب حرب نووية بالخطأ.

ويدرك الاتحاد الأوروبي الأهمية التي تكتسيها، من زاوية نزع السلاح النووي، برامج الحماية المادية للأسلحة النووية والمواد الانشطارية وبرامج تدميرها وإزالتها وفق ما تحدده الشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية. ويذكر الاتحاد الأوروبي بأن الدول الأعضاء فيه والجماعة الأوروبية تشارك في هذا الجهد، الذي يستتبع، ضمن جملة أمور، إبطال آلاف الرؤوس الحربية النووية وتفكيك الغواصات النووية، والجهود الرامية إلى تحويل المخزونات العسكرية إلى شكل لم يعد يمكن استخدامه في الأسلحة النووية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن منع انتشار الأسلحة النووية ومواصلة نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار أمران أساسيان لإرساء السلم والأمن على صعيد العالم. ومعاهدة عدم الانتشار هي حجر زاوية هذا النظام الذي يقوم على ثلاثة أركان يؤازر بعضها بعضاً وهي: عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونعتقد أنها تكتسي في الوقت الراهن الأهمية ذاتها التي كانت تحظى بها عندما تم الاتفاق عليها أول مرة منذ ما يقرب من ٤٠ سنة. فلمواجهة التحديات المطروحة في الوقت الراهن، من الأهمية بمكان الحفاظ على سلامة معاهدة عدم الانتشار وسلطتها وذلك بالسعي بطريقة منظمة ومتوازنة من أجل تحقيق جميع الأهداف التي تتضمنها، وفق ما حُدد وسُجل في الموقف الموحد لمجلس الاتحاد الأوروبي الذي اعتمدناه قبل عقد مؤتمر استعراض المعاهدة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، والذي يتمسك به الاتحاد الأوروبي.

ونواصل أيضاً العمل من أجل تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. وإن حيازة الدول غير المنضمة للمعاهدة لأسلحة نووية وعدم امتثال الدول المنضمة إليها لأحكامها ينطويان على خطر تقويض الجهد المبذول في مجالي منع الانتشار ونزع السلاح. ويواصل الاتحاد الأوروبي بالتالي، وفقاً لموقفه المشترك المعتمد في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ المذكور أعلاه، دعوته لجميع الدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار بأن تقطع التزامات بمنع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح وبأن تنضم إليها بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، ندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية على صعيد العالم.

ويأسف الاتحاد الأوروبي لكون مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ عجز عن الاتفاق على وثيقة ختامية أساسية لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحاً التي تعترض المعاهدة. ويشكل مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ فرصة جديدة وسنبدل بالتالي كافة جهودنا من أجل إنجاحه. وإن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة المقبل في عام ٢٠٠٧، والذي سيجري في فيينا.

وسنساهم بنشاط في إنجاح ذلك الاجتماع. وفي نظرنا، لا بد من تحقيق نتائج ملموسة خلال الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار على صعيد جميع أركان المعاهدة الثلاثة بغية تعزيز نظام عدم الانتشار وجهود نزع السلاح. وتنطلع بالتالي إلى مناقشة هذه المواضيع مع جميع الأطراف.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمه القوي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي نعتبرها أحد الأركان الأساسية لإطار عدم الانتشار ونزع السلاح، إلى جانب معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار اتفاق عام ١٩٩٥ بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ويولي الاتحاد الأوروبي بالتالي أهمية قصوى لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

ويدأب الاتحاد الأوروبي على دعوة الدول، ولا سيما المدرجة منها في المرفق الثاني، إلى توقيع المعاهدة والتصديق عليها دون تأخير أو شروط. والاحتفال العام الماضي بمرور عشر سنوات على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد ذكرنا جميعاً بضرورة مضاعفة جهودنا من أجل إتمام التصديقات المتبقية اللازمة لدخولها حيز النفاذ. ومما يتسم بأهمية قصوى في رأي الاتحاد الأوروبي فرض حظر ملزم قانوناً للتفجيرات التحريبية المتصلة بالأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى، وكذلك وضع نظام للتحقق يحظى بالمصادقية. وفي انتظار دخول المعاهدة حيز النفاذ، نحث جميع الدول على الالتزام بوقف اختياري لتلك التفجيرات والكف عن أي أعمال منافية للالتزامات والأحكام المنصوص عليها في المعاهدة.

وإن الاتحاد الأوروبي يولي أولوية واضحة للتفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة، باعتبارها وسيلة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. ويتبين هنا بجلاء، في مؤتمر نزع السلاح، أن التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، هو في الوقت الحاضر، من بين قضايا الأسلحة النووية، أكثر القضايا التي يجب أن تُولى لها الأولوية وأن تُغتتم فرصة التفاوض بشأنها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على كلمته وعلى العبارات اللطيفة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، السفيرة كريستينا روكا.

السيدة روكا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يحمل بند جدول الأعمال الذي نحن بصدد معالجته اليوم عنوان "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي". غير أن عنوان ملاحظاتي اليوم هو "خلق البيئة اللازمة لنزع السلاح النووي". وقد اخترت هذا العنوان لسبب. لقد انتهى سباق التسلح النووي منذ ١٥ سنة. فقد توقف بانتهاء الحرب الباردة وشهدنا منذئذ قيام القوى النووية الرئيسية خلال فترة الحرب الباردة بتقليص عدد الرؤوس الحربية النووية على نطاق لم يكن بالإمكان تصوره منذ وقت ليس ببعيد. وبالتالي، فإن المسألة المعروضة علينا ليست وقف سباق لم يعد قائماً بالنسبة لمعظمنا. إنها تتمثل، بالأحرى، في كيفية منع بروز سباقات إقليمية جديدة للتسلح النووي وخلق البيئة اللازمة لإتمام عملية نزع السلاح النووي.

ولقد سلك كثيرون لفترة طويلة جداً السبيل السهل المتمثل في إلقاء كامل المسؤولية في هذا الصدد على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. وربما كان ذلك ملائماً من الناحية السياسية، ولكنه يتجاهل واقع العالم

الذي نعيش فيه في الوقت الحاضر. ولم تتصور معاهدة عدم الانتشار قط نزع السلاح النووي نزعاً تاماً دون اعتبار لبيئة الأمن الدولي. بل العكس هو الصحيح. ذلك أن المعاهدة توضح من منطلق الحكمة أن النزاع التام للسلاح النووي مرهون بوقوع تحسن في البيئة الأمنية إجمالاً. وفي هذا الصدد، فإن على كل دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار دور مسؤولية القيام بدور للوفاء بالوعد المقطوع في المادة السادسة.

ففي المادة السادسة، تعهدت الدول الأطراف، ضمن أشياء أخرى، بإنهاء سباق التسلح النووي في أجل قريب. وقد تحقق هذا الأمر لحسن الحظ. وكي لا يكون ثمة أي شك في أن سباق التسلح بين القوى النووية العظمى قد انتهى الآن، أو أي شك بخصوص نوايانا، اسمحو لي أن أذكركم بما تصبو إليه الولايات المتحدة الأمريكية وبما أنجزته منذ انتهاء الحرب الباردة. فبحلول عام ٢٠١٢، سيتقلص مخزون الولايات المتحدة الأمريكية من الأسلحة النووية إلى نحو ربع ما كان عليه لدى انتهاء الحرب الباردة، وستقلص رؤوسها الحربية النووية الاستراتيجية المنشورة في ميدان العمليات إلى نحو ثلث مستوياتها في عام ٢٠٠١. وتشمل هذه التخفيضات أحدث منظوماتنا، وهي منظومة حفظ السلام للقذائف التسيارية العابرة للقارات، التي تم بالفعل إبطاها تماماً، وسحب أربع غواصات من طراز Trident الحاملة للقذائف التسيارية. وإجمالاً، أزيل أكثر من ١ ٠٠٠ قذيفة تسيارية وقاذفة قنابل استراتيجية و ٤٥٠ منصة لإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات.

لقد نفذنا بالكامل الآن المبادرة النووية الرئاسية لعام ١٩٩١ بتدمير آخر وحدة من الرؤوس الحربية النووية التكتيكية التي فاق عددها ٣ ٠٠٠. وحولنا ٥٨ طناً مترياً من اليورانيوم العالي التخصيب في مخزوننا الدفاعي إلى وقود المفاعلات. وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بتحويل ما مجموعه ٦٨ طناً مترياً (أي ٣٤ طناً لكل بلد) من البلوتونيوم المستخدم في الأسلحة إلى أشكال غير قابلة للاستخدام في الأسلحة، وذلك بالدرجة الأولى بحرقه كوقود للمفاعلات. وبموجب اتفاق بين البلدين، حولت روسيا ٢٩٢ طناً مترياً من اليورانيوم العالي التخصيب من الأسلحة الروسية إلى وقود للمفاعلات. وإذا اعتمدنا قيم الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقياس "الكميات الهامة" من المواد النووية المتصلة بالأسلحة النووية، ستعادل هذه المبادرات ما يكفي من المواد لصنع أكثر من ٢٠ ٠٠٠ قطعة سلاح نووي. واتفقت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على إغلاق مفاعلات إنتاج البلوتونيوم المستخدم في صناعة الأسلحة ومؤخراً على مواعيد لإغلاق المفاعلات الروسية الثلاثة الأخيرة لإنتاجه وإحلال مصانع للوقود الأحفوري محلها. وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية التمويل لما يربو على ٦٠ ٠٠٠ عالم في مجال الأسلحة في الاتحاد السوفياتي السابق لمزاولة أعمال تجارية سلمية. كما ساعدنا روسيا في تقليص حجم مركبها للأسلحة النووية وتأمينه بطريقة ارتأت أنها تنسجم وحفاظها على أمنها. وقد كلفت المساعدة التي قدمناها لدول الاتحاد السوفياتي السابق شعب الولايات المتحدة الأمريكية بلايين الدولارات. وفضلاً عن كل هذا الجهد والإنفاق الذي تم حتى الآن، طلبت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للطاقة من الكونغريس مضاعفة ميزانيتها لتفكيك الأسلحة النووية كي يتسنى لنا تقليص ما تراكم من الرؤوس الحربية النووية التي تنتظر التدمير. وحسابياً، ليس لحجم نزع السلاح الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق منذ انتهاء الحرب الباردة مثيل في التاريخ.

ورغم هذه الإنجازات، فهناك من يقول إن التخفيضات جيدة، ولكن المشكل هو استمرار الاعتماد على الأسلحة النووية، وإن يكن ذلك بدرجة أقل. ومع ذلك، فإن جوهر السياسة النووية للولايات المتحدة الأمريكية

ليس مفهوماً بعد. فقد شكل استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة الأمريكية، الذي وافق عليه الرئيس عام ٢٠٠٢، تخلياً تاماً عن تخطيطها النووي في الماضي، الذي كان يقوم على "مثلث" نووي استراتيجي من الأسلحة النووية البرية والبحرية والجوية. ووضع ذلك الاستعراض إطاراً لإنشاء مثلث استراتيجي جديد يشمل بالفعل الأسلحة النووية وإن لم يعد يعتمد عليها وحدها بدرجة كبيرة. ويتألف هذا المثلث الجديد من أسلحة هجومية، نووية وتقليدية، تعمل بالطاقة الحرارية وغير الحرارية؛ ودفاعات إيجابية وسلبية؛ وبنية للدفاع قادرة على مواجهة الأخطار الجديدة والمتغيرة؛ وقدرات محسنة في مجالات القيادة والمراقبة والمخابرات والتخطيط. وسيتلقى رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل، بفضل القدرات الاستراتيجية التي دُعي إليها في استعراض الوضع النووي قدراً أكبر من المعلومات والخيارات والوقت لاتخاذ القرارات الحاسمة، وسترتفع بذلك العتبة اللازمة لقرار استخدام الأسلحة النووية. والمفهوم الجديد المتجسد في استعراض الوضع النووي هو الذي سمح بالضبط بإجراء التخفيضات التاريخية التي ما زلنا نقوم بها في الحاضر. ولكن أثر ذلك الاستعراض لن يقتصر على نطاق التخفيضات الحالية إذ من المتوقع أن يتسنى إجراء تخفيضات أكبر حجماً في الأسلحة النووية بمجرد إقامة المثلث الجديد بالكامل.

ولا تزال الأسلحة النووية تكتسي أهمية في عالم اليوم، ومن الواضح أن أهميتها تتمشى مع معاهدة عدم الانتشار. فإلى أن تتمكن بلدان العالم من خلق البيئة اللازمة لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة - وهذا هو المطمح الأسمى لجميع الدول الأطراف في المعاهدة - ستتيح الحماية التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية لجميع حلفائها إبطاء انتشار الأسلحة النووية بالفعل والتقليل من احتمال وقوع سباقات جديدة للتسلح النووي. فقد ثبت تاريخياً أن عدة برامج وطنية للأسلحة النووية لم يُشرع فيها قط، أو أوقفت، لأن الضمانات الأمنية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية المسلحة نووياً أقنعت هذه الدول بعدم السعي إلى امتلاك الأسلحة النووية. وتضطلع هذه الضمانات في الوقت الراهن بدور ليس بيمين في المساعدة على إقناع بعض البلدان بأنها لا تزال غير محتاجة لهذه القدرات رغم التهديدات المتزايدة من الدول التي أحلت بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وذلك بإنشائها لبرامج سرية للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يلزم في الظروف الراهنة الإبقاء على المظلة النووية التي تقيمها الولايات المتحدة الأمريكية بغية المساعدة في وضع الأساس لإحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح. غير أن هدف جميع الدول في نهاية المطاف ينبغي أن يتمثل في خلق بيئة تنتفي فيها ضرورة اعتماد أي منها على الأسلحة النووية لضمان أمنها.

إذن، ما هي البيئة اللازمة للمضي بعمليات التقليل الجارية في مجال الأسلحة النووية إلى نهايتها المنطقية؟ وأي وضع آمن دولي يجب أن يكون قائماً؟ قد يفترض المرء أن هذا الوضع الأمني يشمل الامتثال الواضح والكامل من جانب جميع الدول لالتزاماتها الدولية، ولا سيما تلك التي تفرضها معاهدة عدم الانتشار. إن هذا الوضع يتطلب عالماً تعمل فيه الدول سوياً من أجل كفالة ألا توفر أراضيها ملاذاً آمناً للإرهابيين أو لتهريب أسلحة الدمار الشامل ومواد إنتاجها. ومن المفترض أن يكون ثمة كذلك نوع من الضمانات لمنع إعادة بناء القدرات في مجال الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، فضلاً عن تطوير وسائل يمكن بواسطتها أن يستوفي بطرق عسكرية غير نووية ما قد يتبقى من المتطلبات الأمنية بعد نزع السلاح النووي - إذا تم بالفعل التفكير في نزع قبل التوصل إلى معاهدة بشأن نزع السلاح العام والتام. ويتطلب ذلك بكل تأكيد عالماً لا تعتبر فيه الدول زيادة أمنها كمعادلة تعاوضية تقتضي الانتقاص من أمن الأطراف الأخرى. إننا، بالأساس، نتكلم عن عالم يتيح فيه تخفيف التوتر بين الدول وتعزيز الثقة بينها الفرصة لنا جميعاً لتجاوز ديناميات التنافس العسكري والهواجس التي كان لها

دور في تشجيع الاعتماد على الأسلحة النووية حتى الآن. وليس من اليسير إيجاد هذه الظروف. ولكنها ليست مستحيلة، وتنص معاهدة عدم الانتشار بوضوح على أن جميع الدول الأطراف ملتزمة بتحقيق هذا الهدف الأسمى.

وعلى كل دولة دور ينبغي الاضطلاع به في إرساء أسس هذه البيئة، سواء كأطراف وطنية فاعلة تتمتع بالسيادة أو من خلال الجهود المتعددة الأطراف. ولمواجهة الأخطار التي تطرحها أسلحة الدمار الشامل، يتمثل الركن الأساسي للنجاح في الجهود الوطنية من أجل الحد من أخطار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ومنظومات إيصالها. ولا يمكن أن تعوض المؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف لوحدها عن ممارسة الحكومات ذات السيادة لمسؤوليتها عن منع انتشار تلك الأسلحة. والمؤسسات المتعددة الأطراف والصكوك الدولية قادرة على إرساء التزامات وقواعد قانونية، ومساعدة وتشجيع الأطراف التي تحتاج لهما للامتثال لهذه القواعد، وفرض عقوبات في حالة انتهاكها. ولكن الدول ذات السيادة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن اتخاذ إجراءات لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل ولديها في معظم الحالات القدرة على القيام بذلك.

وستواصل الولايات المتحدة الأمريكية إزالة الأسلحة النووية من مخزونها المنشور وفقاً لخطتنا المعلنة للتخفيضات، وستستمر مع ذلك في العمل مع المجتمع الدولي من أجل خلق ظروف تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ومن بين المجالات الناضجة لجهودنا الجماعية الإسراع بإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة. ومع أن معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية قد أعلنت منذ أمد طويل وقفاً اختيارياً لإنتاج تلك المواد، فمن الواضح أن عمليات تقليص الأسلحة النووية لا يمكن أن تتم بشكل كامل ولا رجوع فيه ما لم يصبح هذا الإجراء عالمياً. وأحث زملائي هنا على الانضمام إلي لبذل جهد جديد من أجل التوصل إلى إجراء نعرب جميعاً عن مساندتنا له.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية على كلمتها. وأعطي الكلمة الآن لممثل المغرب، السفير محمد لوليشكي.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيسة، ائذني لي بادئ ببدء أن أوجه إليك تهاني وفد بلادي الصادقة على الطريقة الكفؤة التي ترأسين بها مؤتمر نزع السلاح وأن أعرب عن مقدار سعادي وأنا أرى أختاً من أفريقيا توجه بحكمة مداولات إحدى الهيئات الرئيسية المتعددة الأطراف في المجتمع الدولي.

وعقب مبادرة الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠٠٧، نعيد هذا العام مرة أخرى، في غياب أي شيء أفضل، تجربة إجراء مناقشات مواضيعية بشأن جميع بنود جدول أعمال مؤتمرنا. وفي غياب توافق الآراء بشأن برنامج عمل، تبقى هذه المسألة خطوة مفيدة وذات أهمية جديرة بأن تُتخذ، ونحن واثقون من أنك، وبمساعدة المنسقين الذين عينتهم، ستقربينا من بلوغ هدفنا الأسمى، ألا وهو الشروع في المفاوضات بشأن المسائل الجوهرية؛ ولك أن تعتمد على دعمنا وتعاوننا الكامل من أجل هذه الغاية.

لقد وقعت المملكة المغربية جميع الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وصادقت عليها وتواصل العمل من أجل نزع السلاح العام والتام، وبخاصة من أجل نزع السلاح النووي بطريقة لا رجعة فيها وشفافة وقابلة للتحقق منها. ونحن مقتنعون بأن لا سبيل إلى تحقيق أمن حقيقي أو استقرار فعال إقليمياً كان

أم دولياً ما دامت الأسلحة النووية موجودة. فبعد مرور أكثر من ١٥ سنة على سقوط جدار برلين وانتهاء المواجهة الإيديولوجية والاستراتيجية بين الكتلتين، قد يؤدي استخدام نحو ٢٧ ٠٠٠ قطعة سلاح نووي على نطاق العالم في أي لحظة إلى كارثة لا يمكن تصور حجمها. فنشر كثير من هذه الأسلحة ووضعها دائماً في حالة تأهب إنما هو أمر يجعل هذه الأخطار مصدر قلق أبلغ ومسؤوليتنا أعظم.

وحتى لو تجاهلنا خطر إمكانية استعمال الأسلحة النووية، فإنها تحرم الدول التي تمتلكها، أو تلك التي تسعى إلى الحصول عليها، من الموارد المالية والتقنية والبشرية التي ستتيح لها تسوية مشاكل رئيسية أخرى تواجهها البشرية. وكما قال الأمين العام الجديد للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، في رسالته إلى المؤتمر في مستهل هذه الدورة، يتجاوز الإنفاق العسكري العالمي الآن ١ ٠٠٠ بليون دولار أمريكي، أو ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان، أو ضعفين ونصف من المبلغ اللازم للتنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية للألفية، التي تعهد المجتمع الدولي مراراً ببلوغها.

المملكة المغربية الشديدة التمسك بقيم الحوار والتشاور تؤمن، في ضوء المواقف الراهنة والآراء المبداة، بأن استراتيجية الخطوة الخطوة التي تركز على تحقيق أهداف عملية وتدريبية هي وحدها التي من شأنها أن تمكننا من الماضي قدماً نحو نزع السلاح النووي ومنع انتشاره. ويتمثل المكون الأول لهذا النهج في تعزيز الصكوك الدولية القائمة، ولا سيما دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن والتنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في سياق من الامتثال الصارم للأركان الثلاثة لذلك الصك، أي التزام القوى النووية بالعمل على نزع السلاح العام والتام، وضرورة تقييد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تقييداً تاماً بالتزاماتها بعدم الانتشار، والحق المعترف به في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقد حان الوقت كذلك لتأكيد أهمية الوثيقتين الختاميتين لمؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، اللتين لم تُنفذاً للأسف إلا بشكل غير كاف وبطريقة متقطعة، كما حصل على وجه الخصوص فيما يتعلق بقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط والخطوات العملية الـ ١٣ المعتمدة في عام ٢٠٠٠، والتي تدعو بصفة خاصة إلى الإنشاء الفوري لهيئة فرعية مناسبة في مؤتمر نزع السلاح لدراسة مسألة نزع السلاح النووي وإعداد اتفاقية بشأن هذا الموضوع.

لقد تعاضمت أخطار المواجهة العسكرية التقليدية بفعل التهديدات الجديدة المعقدة والمتراصة في كثير من الأحيان، والتي يأتي في مقدمتها الإرهاب، وبخاصة الإرهاب النووي. ويؤدي وجود المواد النووية في أيدي المارقين وإرساء سوق سوداء للتقنيات والمواد المزدوجة الأغراض والأزمة المزمنة التي ابتليت بها الهيئات المتعددة الأطراف المسؤولة عن نزع السلاح وعدم الانتشار، إلى جانب تطور تكنولوجيات الاتصالات ويسر الحصول عليها بشكل لم يسبق له مثيل فضلاً عن وضع دولي غير مستقر بل ومتفجر في بعض المناطق، أمور تؤدي جميعها إلى تفاقم هذه الأخطار وتطرح أمامنا جميعاً تحدياً. ولمواجهة خطر التدمير والوحشية الذي لا حدود له والقائم على الصعيد العالمي، أضحي التعاون الدولي الوثيق والمتضافر والمنسق أكثر حيوية من أي وقت مضى - ذلكم التعاون الموطن المتعدد الأبعاد الذي يجمع بين الالتزام السياسي والدعائم القانونية وأنشطة محددة في مجال العمليات.

وفي هذا السياق استضاف بلدي الاجتماع الأول للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، الذي عُقد يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في الرباط بمشاركة ١٣ بلداً بالإضافة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتهدف هذه المبادرة التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج و. بوش والرئيس الروسي فلاديمير بوتين أثناء

مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية بصفة خاصة إلى تعزيز المساءلة وتحديد المواد النووية والمشعة فضلاً عن توفير الحماية لها وللمرافق النووية بغية منع الأنشطة الإرهابية النووية. كما تهدف إلى إنشاء شبكة للدول الشريكة لمعالجة هذا الشكل من الخطر الإرهابي ومنع أي استعمال للمواد النووية لأغراض إرهابية ومكافحته وذلك بالاستفادة من الإنجازات التكنولوجية التي أفرزتها العولمة. وفي المدى الطويل، يجب أن تشجع البلدان التي تنضم إليها على اكتشاف الأنشطة غير المشروعة والقضاء عليها ومواجهة أفعال الإرهاب النووي وتقليل نتائجها قدر الإمكان، وتعزيز التعاون في تطوير أساليب جديدة لمكافحة هذه الآفة.

وتندرج المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي ضمن نخط الفكر الذي ساد على الدوام سياسة بلادي في هذا الميدان، أي الامتثال الصارم للقانون الدولي ومراعاة القواعد التي وضعتها الأمم المتحدة وبخاصة الاتفاقيات الدولية والقرارات التي اعتمدها مجلس الأمن والالتزامات الطوعية وأخيراً الحق في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية. غير أن الجهود الفردية والجماعية لأعضاء المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي لن تستطيع تحقيق كامل أهدافها ما لم تتجاوز النطاق الأمني الصرف وتصبح جزءاً من نهج عالمي واسع ومتعدد الأبعاد يعالج الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة عن طريق تسوية النزاعات الإقليمية والدولية ويكافح الحيف والحرمان والفقر وينشئ شراكة قوامها التضامن تلتزم بتحقيق التنمية المستدامة ويعزز الحوار بين الثقافات والأديان والحضارات ويشجع جهود البلدان نفسها من أجل توطيد سيادة القانون والديمقراطية، بما في ذلك بطبيعة الحال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ذلكم ما نحتاج إلى أن نفعله كي نضمن ألا يحافظ على السلم والأمن والاستقرار الدولي فحسب بل، أن يُعزز كذلك، ومن أجل هذه الغاية تعهدت المملكة المغربية، بقيادة جلالة الملك محمد السادس، بإرساء سياسة إقليمية للحوار والشراكة وبالقيام بمساهمة إيجابية في جهود المجتمع الدولي من أجل إقامة عالم يمكننا وللأجيال القادمة أن نشعر فيه جميعاً بالأمان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل المغرب على كلمته وعلى العبارات اللطيفة الموجهة للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية، السيد خليل بيطار.

السيد بيطار (الجمهورية العربية السورية): شكراً سيدي الرئيسة. السيدة الرئيسة، بدايةً أكرر تهنيتي وفد بلادي لك لتوليك مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأؤكد لك تعاوننا الكامل كوفد وكأحد رؤساء المؤتمر خلال دورة عام ٢٠٠٧.

السيدة الرئيسة، بهدف إخراج المؤتمر من حالة الجمود التي يمر بها منذ سنوات عديدة، وتمكينه من الاضطلاع بدوره كمحفل تفاوضي وحيد لنزع السلاح وبالتالي تمكينه من معالجة التهديدات الحقيقية للأمن والسلم الدوليين، نؤكد من جديد على ما يلي:

أولاً، ضرورة أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل شاملاً ومتوازناً يتضمن تشكيل هيئات فرعية للتفاوض حول القضايا الأربع الرئيسية المدرجة على جدول أعماله وهي: نزع السلاح النووي، ومنع الحرب النووية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية؛

ثانياً، ضرورة العمل على فتح باب عضوية المؤتمر أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نظراً لأن القضايا التي يعالجها المؤتمر تعني المجتمع الدولي برمته؛

ثالثاً، ضرورة تعزيز مشاركة المجتمع المدني في أعمال المؤتمر، وأن تتمكن المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال نزع السلاح من الإدلاء ببيانات خلال جلسات المؤتمر. وفي مرحلة أولى وكحد أدنى، نتطلع إلى احترام توافق الآراء الذي توصلنا إليه خلال دورة عام ٢٠٠٦ بشأن قيام ممثل عن هذه المنظمات بمخاطبة المؤتمر مباشرة بمناسبة يوم المرأة العالمي.

السيدة الرئيسة، سيناقش المؤتمر خلال الأيام القادمة موضوع نزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية، وتأتي هذه المناقشة بعد فشل كل من مؤتمر المراجعة السابع لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ومؤتمر القمة العالمي في الاتفاق على أية إجراءات أو تعهدات إزاء مسائل نزع السلاح بشكل عام ومسألة نزع السلاح النووي بشكل خاص. لذلك، ونظراً لأن نزع السلاح النووي يمثل أولوية قصوى، يود وفدنا التذكير ببعض الحقائق:

أولاً، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأولى القرار رقم ١ بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٦ القاضي بتشكيل لجنة لمعالجة المشاكل الناجمة عن اكتشاف الطاقة النووية. طلبت الجمعية من اللجنة، وفق الفقرة الخامسة من هذا القرار، تقديم اقتراحات محددة من أجل إزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ومنذ ذلك الحين تضاعفت الترسانات النووية، كما ونوعاً، آلاف المرات.

ثانياً، ورد في ديباجة قرار الجمعية العامة رقم ٨٣/٦١ بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والخاص بمتابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ما يلي:

"إن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل تهديداً للبشرية جمعاء، وإن استعمالها ينطوي على عواقب فاجعة لكل أشكال الحياة على الأرض، وإن الدفاع الوحيد ضد حدوث كارثة نووية هو الإزالة التامة للأسلحة النووية والتيقن من أنها لن تنتج مطلقاً مرة أخرى".

ثالثاً، في دورتها الحادية والستين اتخذت الجمعية العامة القرار رقم ٩٧/٦١ الخاص باتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية الذي تضمن طلب الجمعية العامة من مؤتمر نزع السلاح البدء بإجراء مفاوضات بغية التوصل إلى اتفاق بشأن إبرام اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في أي ظرف من الظروف. لقد آن الأوان لكي يشكل المؤتمر هيئة فرعية للتفاوض بشأن هكذا اتفاقية تحت البند الثاني من جدول أعمال المؤتمر.

بناءً على ما تقدم، فإننا نعبر عن بالغ قلقنا إزاء القضايا التالية:

أولاً، عدم إيفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها السابقة وقرارات الجمعية العامة وفتوى محكمة العدل الدولية بإجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

ثانياً، استمرار العقائد العسكرية التي تركز على إمكانية استخدام الأسلحة النووية، وإزاء التهديدات التي لجأت إليها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية باستخدام تلك الأسلحة.

ثالثاً، استمرار بعض الدول في تطوير ترساناتها كماً ونوعاً، وفي تطوير أسلحة نووية تكتيكية والتهديد باستخدامها خارقة بذلك تعهدها السابقة والالتزامات التي يفرضها القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني.

رابعاً، قيام بعض الدول باستخدام ذخائر تحتوي على اليورانيوم المنضب في البلقان والعراق ولبنان، بل إن أحدث التقارير تشير إلى استخدام ذخائر تحتوي على اليورانيوم المخصب، وليس المنضب فقط، من قبل إسرائيل خلال حربها على لبنان في صيف عام ٢٠٠٦.

خامساً، تركيز بعض الدول، على أسس انتقائية بحجة ووفق سياسة المعايير المزدوجة، على منع الانتشار النووي بطريقة تمس الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول باستخدام الطاقة النووية وفق ما تنص عليه معاهدة حظر الانتشار النووي.

السيدة الرئيسة، إن غياب الأمن والاستقرار عن منطقة الشرق الأوسط والذي يعود إلى استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية في سوريا ولبنان وفلسطين وإلى رفض إسرائيل لمبادرات السلام العربية يقتضي من المجتمع الدولي أن يعمل بشكل عاجل على إخلاء الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

لقد وافقت الدول الأطراف خلال مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥ على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى مقابل اعتماد قرار خاص بالشرق الأوسط يهدف إلى جعله منطقة خالية من الأسلحة النووية.

خلال الفترة ما بين مؤتمري الاستعراض عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ انضمت باقي الدول العربية غير الأطراف إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، ورحب مؤتمر المراجعة عام ٢٠٠٠، ضمن عدة أمور أخرى، بانضمام كافة الدول العربية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وطالب إسرائيل، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد للمعاهدة، بالانضمام إليها وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وهنا تجدر الإشارة إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها لعام ٢٠٠٦، للعام السابع والعشرين على التوالي، القرار رقم ٦١/٥٦ الذي يطالب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. كما اعتمدت الجمعية العامة القرار رقم ٦١/١٠٣ المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، بتأييد ساحق، وهو القرار الذي أشار إلى أن دولة إسرائيل تبقى الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تصبح طرفاً بعد في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأكدت على أهمية انضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومع ذلك تستمر إسرائيل برفض إخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رغم الخطورة الكبيرة التي تمثلها هذه المنشآت على أمن دول المنطقة. وتستمر إسرائيل في رفض إرادة المجتمع الدولي، وتنتهك قيمه وقوانينه، وتعتمد على دفن النفايات النووية في الجولان السوري المحتل في تحدٍّ لسافر لقرارات

الأمم المتحدة وللقانون الدولي. رغم ذلك تستمر بعض الدول النووية الكبرى بتزويد إسرائيل بالتكنولوجيا النووية المتطورة التي ليست بحوزتها بعد.

إن اعتراف رئيس حكومة إسرائيل بامتلاك إسرائيل للأسلحة النووية يكرس قلقنا لما تشكله تلك الأسلحة من تهديد للأمن والسلم على الصعيدين الدولي والإقليمي. إننا نهيئ بالمؤتمر إيلاء هذا الأمر ما يستحق من أهمية، ونهيئ بالدول الأعضاء الامتناع عن تزويد إسرائيل بالتكنولوجيا النووية، وبالعامل على إلزامها بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي كدولة غير حائزة للسلح النووي وبإخضاع منشآتها لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت طائلة فرض عقوبات عليها في حال عدم امتثالها للشرعة الدولية.

السيدة الرئيسة، لقد عملت سوريا في إطار جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز وفي إطار الأمم المتحدة على إخلاء الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلح النووي. وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى المبادرات العربية العديدة وآخرها تلك التي تقدمت بها سوريا، باسم المجموعة العربية، إلى مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣، والمتمثلة في مشروع قرار يهدف إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وهذا المشروع ما زال مطروحاً باللون الأزرق على بساط البحث أمام مجلس الأمن ولم يعتمد بسبب معارضة بعض الدول الأعضاء في المجلس وذلك لأسباب سياسية لا علاقة لها بحماية الأمن والسلم الدوليين.

نغتني هذه الفرصة لدعوة هذه الدول إلى مراجعة موقفها ودعم هذه المبادرة لأن إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية يشكل خطوة كبيرة على طريق نزع السلح النووي ومنع الانتشار النووي.

شكراً السيدة الرئيسة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على كلمته وعلى العبارات اللطيفة الموجهة للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، السفير بيرنارد براساك، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد براساك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر، سيدي الرئيسة، جزيل الشكر على تفضلتك بإتاحة فرصة أخرى لألمانيا هذا الصباح. ويتعلق الأمر هذه المرة ببيان للاتحاد الأوروبي بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

وفي البداية، ائذنوا لي أن أهني السفير ستريمن من النرويج والسفير ترييتزا من إيطاليا على تسلمهما منصبي منسقي البند ١ و ٢ على التوالي من جدول أعمالنا. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد لك، سيدي الرئيسة، وكذلك لجميع المنسقين، دعمنا الكامل في جهودكم من أجل توجيه عملنا وقيادته.

ويناقش مؤتمر نزع السلح مسألة معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة منذ فترة طويلة، مع تكثيف خاص لمداولاته خلال مناقشات العام الماضي المنظمة والمركزة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يولي أولوية واضحة للتفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، باعتبارها وسيلة لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح وبالتالي تحقيق الأمن الدولي، كما قال في مؤتمر نزع السلاح في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ وفي اللجنة الأولى للجمعية العامة الحادية والستين للأمم المتحدة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. كما جرى توضيح هذا الأمر في الموقف المشترك الذي اعتمدته الاتحاد فيما يتعلق بمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، والذي يتمسك به.

وإن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بحظرها لإنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، ستعزز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية وستشكل إنجازاً هاماً في جهود نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ومنطقياً، تشكل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الصك المتعدد الأطراف المقبل الواجب التفاوض بشأنه في ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، وسيكون لها نتائج مفيدة تتجاوز ما يخص عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، بما في ذلك الحد من خطر السرقة أو التحويل إلى المجموعات أو الأنشطة الإرهابية. ويزداد هذا الاعتبار أهمية في البيئة الأمنية لحاضرنا.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يجري الشروع في أجل قريب في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكن، وقبل هذه المفاوضات، ثمة فرصة لمناقشة بعض القضايا التي ستحظى لا محالة بالقدر الأكبر من الاهتمام. وسيساعد هذا الأمر في إعدادنا للمفاوضات التي نأمل أن تتلو.

ويساند الاتحاد الأوروبي المخطط الذي اقترحه المنسق. وسيشارك الاتحاد والدول الأعضاء فيه بنشاط في العمل. ونقر بأن أعضاء مؤتمر نزع السلاح قد تكون لديهم آراء مختلفة بشأن بعض هذه القضايا الفردية؛ غير أنه ينبغي أن نعالج جميع المسائل ذات الصلة، ويجب أن نقوم بذلك بشكل صريح وبناء وبما يلزم من روح الواقعية.

وبالإضافة إلى المخطط الذي اقترحه المنسق، نود أن نقترح كذلك معالجة القضايا التالية: الاستعراض والتعديل، والأهلية للتوقيع وترتيبات الانضمام بعد بدء النفاذ.

ولقد شجعنا الزخم الجديد للشروع في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح العام الماضي وندعو جميع الأطراف إلى جعل هذا الأمر ممكناً. ونرحب بمساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الزخم بتقديمها مشروع معاهدة ومشروع ولاية. ومما ساهم في خلق الزخم العام الماضي المشاركة النشطة للوفود أثناء المناقشات المركزة والمنظمة المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وحضور خبراء وتقديم أوراق ومشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لا بد لنا من أن نبني على هذه الإنجازات.

إنه من مسؤوليتنا زيادة هذا الزخم في إطار مؤتمر نزع السلاح، الذي نتج عن مقترح الرؤساء الستة لدورات هذا العام لوضع إطار تنظيمي بغرض الاتفاق دون تأخير على ولاية بشأن المفاوضات.

إن بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبالتالي جعل مؤتمر نزع السلاح يستأنف عمله الجوهري سيشكل أيضاً إشارة واضحة بأن المؤتمر عاد إلى أداء مهمته بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف

المتاح للمجتمع الدولي لإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح. ويكتسي هذا المحفل الفعال أهمية أكبر في ظل التحديات الأمنية التي نواجهها في الوقت الراهن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون له بلا شك أثر إيجابي أيضاً على عملية الاستعراض المقبلة لمعاهدة عدم الانتشار، والتي ستنتقل في نهاية نيسان/أبريل بالجلسة الأولى للجنة التحضيرية في فيينا.

ويواصل الاتحاد الأوروبي دعوته للشروع الفوري في المفاوضات وكذلك للإسراع بإبرام معاهدة خالية من التمييز وقابلة للتطبيق عالمياً تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، دون شروط مسبقة، ومع مراعاة تقرير المنسق الخاص والولاية الواردة فيه.

وبانتظار دخول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأطراف إلى إعلان وقف اختياري لإنتاج تلك المواد لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة والتمسك به. فمن شأن ذلك أن يساهم مساهمة هائلة في الأمن الإقليمي والدولي. وعلاوة على ذلك، سيسر ذلك الوقف المفاوضات المتعلقة بتلك المعاهدة. وإننا نرحب بإجراءات الدول الأربع التي قررت رسمياً اعتماد هذا الوقف الاختياري ونحث غيرها على أن تحذو حذوها.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالأمل كنتيجة للجهود الجارية في مؤتمر نزع السلاح، والتي من شأنها أن تساعد في كسر الجمود الذي دام نحو عقد من الزمن ومنع المؤتمر من إنجاز أعمال ذات شأن. ومنطقياً، تشكل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الصك المتعدد الأطراف المقبل اللازم للتفاوض بشأنه في ميدان منع انتشار الأسلحة النووية ونزعها، وقد طال انتظارها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا، الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، على كلمته. وأعطي الكلمة الآن لممثل مصر، السفير سامح شكري.

السيد شكري (مصر) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، بما أن هذه أول مرة أحاطب المؤتمر شخصياً خلال هذه الدورة، أشعر بسعادة غامرة بأن أوجه إليك تهاني مناسبة لتوليكَ رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لك ولجميع رؤساء المؤتمر دعم وفد بلادي الكامل خلال هذا العام وأنتم تباشرون مهمة صعبة تتمثل في إعادة تنشيط المؤتمر وبدء عمله الجوهري. وإن مصر لترحب باعتماد جدول أعمال المؤتمر في ٢٤ كانون الثاني/يناير، ونؤكد لك استعدادنا للمشاركة بروح بناءة في المداولات.

إن نزع السلاح النووي يظل أولوية مصر القصوى في مؤتمر نزع السلاح. وكركن رئيسي من أركان سياستنا الخارجية، كرسنا بانتظام قدراً هائلاً من طاقتنا والتزامنا لترع السلاح النووي، انطلاقاً من إيمان طويل الأمد وقوي بأن الأسلحة النووية، مع كل ما تملكه من القوة التدميرية، لا يمكن إلا أن تُرهب وترعب الدول، ولن تبني قط الثقة إقليمياً ولا السلم دولياً. وفي وقت يواجه فيه المجتمع الدولي تحديات أمنية خطيرة، أصبحت ضرورة تسريع وتيرة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ولهذا السبب نؤمن إيماناً قوياً بأن نزع السلاح النووي ينبغي أن يظل في مقدمة أعمال المؤتمر خلال الدورة الجديدة.

وإن ما يثير بالغ قلق مصر وشعورها بالأسف في الوقت الحاضر هو عدم حدوث تقدم كبير لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، التي تدعو جميع الأطراف إلى مواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن تدابير فعالة لزرع السلاح النووي. ومما يؤسف له أنه بعد مرور ٣٩ سنة على وجود معاهدة عدم الانتشار تظل الترسنات النووية في مستويات قادرة على إفناء العالم. وفي نفس الوقت، تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية مناصرتها لمذهب الردع النووي، فتتفنى بذلك أي نية حقيقية في العمل من أجل نزع السلاح النووي بشكل تام. وتحديد الأسلحة والجهود الثنائية التي انصب عليها التركيز ورُحِّبَ بها وقتها بوصفها إنجازات، لا يمكن أن تكون بديلاً للوفاء بالالتزامات الواردة في المادة السادسة. بل الأدهى والأمر أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتماذى على ما يبدو في إظهار نوع من عدم التحمس لتقليص ترساناتها النووية بقدر هائل بهدف إزالتها نهائياً والتخلص بالتالي من أشد الأسلحة فتكاً في العالم. ولن تؤدي قلة الحماس هذه إلا إلى إشاعة ثقافة قوامها التجاهل العام للمبادئ التي تحكم المعاهدة. وإننا، مرة أخرى، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تتخذ خطوات جدية وفورية للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار بغية المساهمة بشكل بناء في تعزيز نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. كما نؤكد من جديد مساندتنا لمقترح مجموعة الـ ٢١ في صيغته الواردة في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571 المتعلقتين ببرنامج العمل ومشروع المقرر والولاية لإنشاء لجنة مخصصة في إطار البند ١ من جدول الأعمال للشروع في مفاوضات بشأن برنامج ينفذ على مراحل لإزالة الأسلحة النووية تماماً ضمن إطار زمني محدد، ويشمل ذلك اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

وتظل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتشكل أركانه الثلاثة، أي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، دعامة مهمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ويتحتم علينا جميعاً دعم مبادئها دعماً جماعياً والسعي من أجل تحقيق أهدافها النبيلة، لا سيما في وقت نشاهد فيه للأسف جهوداً ترمي إلى النيل تدريجياً من مصداقيتها. وكما هو واضح، لا تنقوض معاهدة عدم الانتشار بسبب الدول التي تصر على رفض الانضمام إليها فحسب، بل كذلك بسبب الدول الأطراف فيها ذاتها، إما بعدم التقيد بأحكامها أو ببساطة التواني في العمل من أجل تحقيق عالميتها. وبالتالي، ندعو جميع الدول الأطراف إلى مواصلة جهودها لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار ونحث الدول التي لم تنضم إليها على أن تقوم بذلك فوراً وبدون شروط كدول غير حائزة للأسلحة النووية. فعالمية معاهدة عدم الانتشار هي الضمانة الوحيدة للحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ الآثار السلبية لمحاولات بعض الدول الأطراف في المعاهدة التنصل من الالتزامات المتفق عليها أصلاً والتي جرت الموافقة عليها في مؤتمرات الاستعراض السابقة للمعاهدة، ولا سيما الالتزامات التي قُطعت في مؤتمر الاستعراض لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. ونود أن نعرب عن خيبة أملنا وأسفنا للتواني في الامتثال للتعهدات التي قُطعت في هذين المؤتمرين والوفاء بها ونعتقد أن التماذي في تجاهل الالتزامات السابقة ليس من شأنه إلا أن يمهّد الطريق لعواقب وخيمة.

ولقد شكل مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ حدثاً هاماً في مساعيها من أجل نزع السلاح النووي. فقد وضعت وثيقته الختامية التزامات ملموسة للدول الأطراف لضمان النجاح في إنجاز أهداف المعاهدة، بما في ذلك تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية القاطع بإتمام إزالة ترساناتها النووية كلياً. بما يفضي إلى نزع السلاح النووي،

وأجملت الخطوات العملية الـ ١٣ اللازمة لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونود تأكيد محورية الخطوات العملية الـ ١٣، التي تمثل في نظرنا خريطة طريق تحظى بالموافقة الدولية للوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي. ونتوقع أن تنفذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تلك الخطوات التي وافقت عليها في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠. إن عدا ذلك سيدل على تجاهل لعملية الاستعراض وللتزامات الواردة في المعاهدة نفسها.

ومما يدعو إلى الأسف كذلك أن بعض الدول تتمادى في إغفال وتجاهل الحقيقة الهامة عمداً وهي أن التمديد غير المحدود لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ يرتبط ارتباطاً جوهرياً بالمقررات والقرارات المعتمدة في مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥، ويسر بالتالي تمديد معاهدة عدم الانتشار بتوافق الآراء إلى ما لا نهاية. وبعد مضي اثنتي عشرة سنة على هذا الحدث التاريخي، فإن الالتزامات التي قُطعت حينها لم يوف بها. ولا بد من أن نسعى بصدق من أجل تصحيح هذا الوضع قبل أن تساهم آثاره الضارة أكثر في النيل من مصداقية المعاهدة ومكانتها في المستقبل.

وفي هذا الصدد، أولت مصر أهمية كبيرة للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اشتركت في رعايته ثلاث جهات وديعة للمعاهدة واعتمد بتوافق الآراء عام ١٩٩٥. ويدل هذا القرار على أن الوضع في المنطقة يستحق اهتماماً استثنائياً. ومنذ اعتماده، لم نسجل أي جهود حثيثة وملموسة حقاً من جانب المجتمع الدولي، وبخاصة من جانب الدول التي تقع عليها مسؤولية خاصة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتظل إسرائيل، وهي أول بلد في الشرق الأوسط يشرع في برنامج نووي عدواني، السبل الوحيد في المنطقة الذي يرفض توقيع معاهدة عدم الانتشار والتفتيش الدولي لمرافقه النووية وإحضارها للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا بد للمجتمع الدولي أن يدرك أكثر فأكثر أن تمادي إسرائيل في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وقدرتها المعلنة فيما يتعلق بتلك الأسلحة يشكلان تحدياً وتهديداً مباشرين لمصداقية نظام ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي التصدي لهذا الخطر، ولأخطار أخرى بحزم وببنفس القدر من الالتزام بغية تغيير الانطباع عن السياسات الانتقائية والتمييزية الذي ينسب لها عن حق.

ولن تؤيد مصر المنطق المخالف للصواب الذي تحاول إسرائيل ومساندوها القليلون ترويجه بالادعاء أن السلم والاستقرار في الشرق الأوسط يعدان شرطاً أساسياً لمعالجة مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة. فليس من شأن هذا المنطق إلا أن يوفر التبرير لانتشار الأسلحة النووية كلما كانت هناك توترات ونزاعات دولية. إن قدرة إسرائيل النووية لم تحل مشكلتها الأمنية. إن هي إلاّ عنصر رئيسي محفز لسباق نحو التسليح في الشرق الأوسط وخطر الانتشار النووي المتزايد.

إننا، ونحن على وشك الشروع في دورة جديدة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار تنطلق في أواخر نيسان/أبريل في فيينا، نود أن نؤكد للدول الأعضاء أن مصر ستدأ بلا هوادة على تأييد الالتزامات السابقة المتفق عليها والوفاء بها، وبخاصة تلك التي تمت الموافقة عليها عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. ومن اللازم أن يستفيد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ من ماضيه وألا يحيد عنه. وينبغي أن ندأب على الاهتمام بقناعة أن هذه الالتزامات تشكل خريطة طريق مُحكمة لتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وسيتوقف ما نقدمه من

الدعم والمساعدة في تحقيق مصالح الآخرين، إلى حد كبير، على الدعم والتفهم المتبادلين والمماثلين اللذين نلقاهما من الآخرين فيما يتعلق بمصالحنا.

وأود أن أختتم بالإعراب عن أملنا الصادق في أن يكون مؤتمر نزع السلاح في دورته الحالية على استعداد لتحمل مسؤولياته بوصفه المحفل الدولي المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في اتخاذ خطوات أساسية لتحقيق أحد أهدافه الرئيسية؛ أي نزع السلاح النووي. إننا نعيش في الوقت الراهن في عالم متقلب وغير مستقر أصبحت فيه إزالة هذه الأسلحة المدمرة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وإني أكرر أن وفد مصر لن يألو جهداً في دعم أي محاولات جديدة لتحقيق هذا الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر على كلمته وعلى العبارات اللطيفة الموجهة للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان، السيدة تيهينا جانجوا.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، إنه لمن دواعي السعادة الغامرة أن أهنئك بمناسبة توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إن السرعة التي بدأنا بها أعمال المؤتمر هذا العام تعد نتيجة التخطيط الدقيق الذي قمت به وقام به وفد بلادك والرؤساء الستة.

ونتطلع إلى المناقشات التي سيجريها في مرحلة النشاط المكثفة في الأسابيع القليلة المقبلة المنسقون الذين عينهم الرؤساء الستة. ونأمل أن تساعد هذه العملية في تحقيق توافق للآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح.

ونأمل أيضاً أن يعادل مستوى الاهتمام بالبند الأول المتعلق بنزع السلاح النووي، الذي سيُنظر فيه اليوم في المناقشات غير الرسمية، من حيث القوة الاهتمام بالبند الأخرى التي سيُنظر فيها لاحقاً. ونحن على أية حال في مؤتمر نزع السلاح. وقد أنشئ لدراسة البنود المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح وتفاذي الحرب النووية والبحث عن تدابير لضمان أمن جميع الشعوب.

لقد جرت مناقشة مسألة نزع السلاح النووي بإسهاب في مؤتمر نزع السلاح وفي سياق معاهدة عدم الانتشار وكانت كذلك محل رأي استشاري صدر عن محكمة العدل الدولية. وأفرزت المناقشة الشاملة التي جرت العام الماضي في مؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي بعض المقترحات الجديدة. وتعكس ديباجة معاهدة عدم الانتشار ومادتها السادسة التزام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي ومواصلة المفاوضات في هذا الصدد بحسن نية. والهدف المحدد في معاهدة عدم الانتشار هو نزع السلاح العام والتام في ظل المراقبة الدولية الصارمة والفعالة. وينبغي بالتالي أن يظل نزع السلاح النووي المسألة ذات الأولوية في مؤتمر نزع السلاح.

ولقد تحقق بعض التقدم في مجال نزع السلاح النووي. غير أنه لا تزال ثمة هواجس بشأن ما يلي:
(أ) الانطباع بأن لدى معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية حقاً دائماً في الاحتفاظ بالأسلحة النووية بسبب التمديد غير المحدود لمعاهدة عدم الانتشار؛ (ب) لا يزال ثمة كثير من الأسلحة النووية، تملك معظمها دول قليلة؛ (ج) يجري تطوير أو تجريب أجهزة جديدة ومتطورة؛ و(د) يقوض التركيز المتزايد على الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية منطق نزع السلاح.

لقد قدمت مجموعة الـ ٢١ آراءها كما وردت في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571، واقترحت آلية لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي بغية الشروع في مفاوضات بشأن برنامج ينفذ على مراحل لإزالة الأسلحة النووية تماماً ضمن إطار زمني محدد، بما في ذلك اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. ويجب على مؤتمر نزع السلاح أن يعيد دراسة هذا المقترح بجدية.

وفي هذا السياق، ينبغي أخذ الاعتبارات الأمنية والسياسية التالية بعين الاعتبار: ينبغي العمل من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بشكل متزامن وليس متعاقب. ولا بد للدول الحائزة للأسلحة النووية من اتخاذ خطوات مقنعة ضمن إطار زمني معقول لإعادة تحقيق توازن حقيقي بين نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن مفهوم "التفوق النووي" أو بروز مكانة الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية أطلقاً العنان لسلسلة من ردود الأفعال المزعزعة للاستقرار وسباق التسلح التقليدي على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويزيد هذان المفهومان وتفعيلهما خطر استعمال الأسلحة النووية عن قصد أو دون ترخيص أو بالخطأ.

ومن شأن التمييز وحياسة أسلحة الدمار الشامل بشكل غير متكافئ تقويض عدم الانتشار أو الاستقرار الإقليمي والعالمي. وفي منطقتنا، يعد التكافؤ ضمانة لضبط النفس الاستراتيجي والاستقرار الإقليمي.

ويمكن التصدي بفعالية للخطر الجديد المتمثل في حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل من خلال التدابير الجماعية والتعاونية وبالتحديد من خلال نزع السلاح العام والتام.

وينبغي أن يستمر التعاون في ميدان الطاقة النووية في نيل الدعم الدولي وفق شروط متفق عليها عالمياً. فقد شكل هذا الأمر جزءاً من صفقة معاهدة عدم الانتشار.

إن هذه النقاط مهيئة للمناقشة من طرف لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي.

وليست باكستان دولة حائزة للأسلحة النووية باختيارها وإنما رداً على تطورات حصلت في المنطقة. وقد اتخذ هذا القرار الصعب من أجل الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة. وإننا نبقي ملتزمين بمبادئ نزع السلاح النووي العام والتام وعدم انتشار الأسلحة النووية.

ونتطلع إلى المناقشات التي سيديرها بعد الظهر ولاحقاً في هذا الأسبوع السفير ويجر سترينجمن من النرويج. ولنا ثقة كبيرة في التزامه وقدرته على استنباط أفكار واقتراحات ملموسة للمضي في العمل المتعلق بنزع السلاح النووي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة باكستان على كلماتها وعلى العبارات اللطيفة الموجهة للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل بيرو، السيد بيليفين.

السيد بيليفين (بيرو) (تكلم بالإسبانية): سيدتي الرئيسة، بما أنني أتكلم لأول مرة منذ أن توليت الرئاسة، ائذني لي أولاً أن أعرب عن تقدير ودعم وفد بلادي للجهود التي بذلتها، إلى جانب الرؤساء الآخرين لدورة عام ٢٠٠٧ (الرؤساء الستة)، من أجل كفالة أن يمضي المؤتمر قدماً على درب اعتماد برنامج عمل. كما

يود وفد بلادي الإعراب مرة أخرى عن قلقه إزاء عجزنا عن التوصل إلى اتفاق لتجاوز الصعوبات التي واجهت المؤتمر خلال السنوات العشر الماضية واعتماد برنامج عمل. ونفهم أن الجدول الزمني للأنشطة الذي اقترحه الرؤساء الستة وقبله جميع أعضاء المؤتمر يتوخى في عام ٢٠٠٧ أن يحدد بطريقة واضحة المواضيع المهمة لإحراز التقدم صوب مرحلة عمل أشد كثافة وفق أهداف محددة بمزيد من الوضوح. وستعمل بيرو على المساهمة، دون إثارة عراقيل إجرائية، في صياغة اتفاق يتيح بدء عمل المؤتمر الجوهري. وفي هذا الصدد، تعد مهام المنسقين أساسية في تحديد المجالات التي يمكن أن نتجاوز فيها مجرد المشاورات أو تبادل المعلومات. وبالتالي، سيدتي الرئيسة، أود من خالك أن أهني معالي سفراء النرويج وإيطاليا وكندا والبرازيل وبلغاريا وإندونيسيا والمملكة المتحدة على المهمة التي عهد إليهم بها الرؤساء الستة. فليتأكدوا أنهم يمكنهم أن يعولوا على دعم وفد بلادي. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أنه ينبغي في نهاية النشاط الذي سنبشره خلال هذا الجزء الأول من دورة عام ٢٠٠٧ أن نقيم كل موضوع بناءً على الجوانب المتصلة به، آخذين في الاعتبار المقترحات الملموسة المقدمة وقت مناقشته.

وبهذه المناسبة، وبما أن هذه هي الجلسة العامة الرسمية الوحيدة هذا الأسبوع، يود وفد بلادي أن يقدم بعض الملاحظات العامة بشأن الموضوعين المحوريين لجلساتنا غير الرسمية المبرجة للأيام الأربعة المقبلة، أي وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، ومنع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة. ويشاطر وفد بيرو رأي العديد من أعضاء المؤتمر فيما يتعلق بضرورة إحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي، وهو إحدى المسائل الرئيسية التي ينبغي تناولها وفقاً لجدول الأعمال الذي وافقنا عليه في مستهل هذه الدورة. ومع ذلك، يرى وفد بلادي أن النهج التدريجي هو أنسب سبيل لنستأنف بطريقة ملموسة العمل الجوهري الذي سيمكننا من التوصل إلى حلول واقعية للمشاكل التي تطرحها التطورات على الساحة الدولية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار - وهما وجهان لعملة واحدة يؤازر بعضهما بعضاً. وفي هذا الصدد، لا تزال بيرو تعتبر معاهدة عدم الانتشار الأساس لتفادي انتشار الأسلحة النووية وتحقيق هدف نزع السلاح النووي. ونأسف بالغ الأسف لعجز الدول الأطراف عن الاتفاق على وثيقة ختامية في مؤتمرها الأخير لاستعراض المعاهدة؛ وكنا نود أن نرى انعكاساً للنقاشات الهامة التي دارت خلال الاجتماع. غير أننا نرى أن هذه النتيجة لا تنال من أهمية المعاهدة أو استمرارها. وفي نفس الوقت، نأسف لعصرنة الترسانات النووية القائمة التي تملكها القوى التي يعترف بها هذا الصك الدولي، كما نكرر رفضنا لأي تطوير لهذا النوع من السلاح من قبل باقي أعضاء المجتمع الدولي. كما ندين تطوير ونقل تكنولوجيات إيصال أسلحة الدمار الشامل التي لن يكون لها بدونها أي قيمة.

إن بيرو، بوصفها بلداً مسانداً للتفاوض بشأن معاهدة ثلاثيولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واعتمادها لاحقاً، تعتبر تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة، وكذلك إنشاء مناطق أخرى جديدة، أمراً على أكبر قدر من الأهمية. فمن شأنه أن يتيح الحد تدريجياً من إمكانية استعمال تلك الأسلحة.

وفي نفس الوقت، أود أن أكرر اهتمام بلادي بالتعجيل بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، وهي المعاهدة التي نأمل أن تساهم في التقليل التدريجي للأسلحة النووية وإزالتها كلياً في نهاية المطاف.

وفيما يتعلق بالبند الثاني المدرج في الجدول الزمني المتفق عليه للأنشطة، يكرر وفد بلادي إبداء المرونة فيما يخص إنشاء هيئة فرعية تابعة لمؤتمر نزع السلاح لتناول المسألة المهمة المتصلة بالتفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية، دون أي شروط مسبقة - انطلاقاً كما هو واضح من فهمنا بأن أي موضوع تثيره الوفود بأي طريقة سيُعالج كما ينبغي. وينبغي لأي صك دولي ملزم قانوناً يتعلق بالمواد الانشطارية يجري التوصل إليه في المستقبل أن يفي بالضرورة بالغرضين المزدوجين المتمثلين في نزع السلاح وعدم الانتشار؛ إن هذا الأمر سيتيح مراعاة الأولويات الأمنية للمجتمع الدولي برمته. ونأمل أن نتمكن في أعقاب النشاط الذي سنبداه بعد ظهر اليوم من الاتفاق على برنامج عمل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل بيرو على كلمته وعلى العبارات اللطيفة الموجهة للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان، السيد هيرايشي.

السيد هيرايشي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن اليابان هي الدولة الوحيدة التي حربت دمار الهجوم النووي، فإنها أعارت أكبر قدر من الأهمية لمسألة نزع السلاح النووي. ويتجسد موقف الحكومة اليابانية بجلاء في رعايتها السنوية لقرار الأمم المتحدة المعنون "تحدد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي اعتمده ١٦٧ بلداً العام الماضي.

إن المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشجع كل طرف فيها على اتخاذ خطوات إضافية من أجل نزع السلاح النووي، بما في ذلك إجراء تخفيضات أكبر لجميع أنواع الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالتقدم المطرد الذي يحرزه كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما من الدول الحائزة للأسلحة النووية في سبيل تحقيق هذا الهدف. غير أن ضرورة بذل قدر أكبر من الجهود الملموسة من أجل تقليص عدد الأسلحة النووية تبدو واضحة في الوقت الذي لا يزال يوجد ما مقداره ٢٧ ٠٠٠ قطعة منها. ونحث الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية معاً على التنفيذ الكامل لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة موسكو) وإجراء تخفيضات، لا رجعة عنها وقابلة للتحقق منها، تتجاوز تلك التي تنص عليها المعاهدة. وفي ضوء هذه المسألة، نهتم عن كثب بالمباحثات الثنائية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت). ومن اللازم أيضاً أن تمضي هذه الجهود الرامية إلى تقليص الأسلحة النووية في جو من الشفافية. وقد رحبت اليابان في هذا الصدد بالعروض المسهبة التي قدمها في مؤتمر نزع السلاح العام الماضي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما من الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن جهودها لتزع السلاح النووي. ونأمل أن تقدم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية عروضاً محددة بشأن التقدم الإضافي الذي أحرزته في سعيها لتزع السلاح النووي خلال مناقشات هذا العام. وفي هذا الصدد، نقدر تماماً البيان الذي قدمه معالي سفير الولايات المتحدة الأمريكية في وقت سابق هذا الصباح.

وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضاً أن تواصل الحد من حالة تأهب منظومات الأسلحة النووية بطرق تعزز الاستقرار والأمن الدوليين. فتقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية أمر أساسي لتقليل من خطر استخدامها يوماً ما، ويسر عملية إزالتها التامة.

لقد واجهت معاهدة عدم الانتشار النووي في السنوات الأخيرة عدداً من التحديات الخطيرة؛ ومع ذلك، فإن أهميتها بوصفها حجر زاوية نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار تظل كما هي. ولإنجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، من الضروري أن يكون الاجتماع التحضيري الأول لهذا العام بناءً. ونود كذلك اغتنام هذه الفرصة في هذه الجلسة بالذات من مؤتمر نزع السلاح للإعراب مجدداً عن أهمية إضفاء طابع العالمية على معاهدة عدم الانتشار. ونحث بقوة البلدان التي لم تنضم إليها على القيام بذلك بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية دون تأخير أو شروط مسبقة.

هذا فضلاً عن أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مبكراً أمر جوهري لأنه يمثل خطوة في اتجاه الإزالة التامة للأسلحة النووية. وعلى البلدان التي لم توقع المعاهدة أو لم تصادق عليها بعد أن تقوم بذلك في أقرب موعد ممكن، وإلى أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ندعو إلى مواصلة الالتزام بالوقف الاختياري للتفجيرات النووية الاختبارية. وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي، عقدت اليابان إلى جانب أستراليا وكندا وفنلندا ونيوزيلندا في نيويورك اجتماعاً لوزراء الخارجية المناصرين للمعاهدة. وإقرار ٧٠ بلداً لليبان الوزاري المشترك الصادر عن ذلك الاجتماع إنما يدل على الدعم الثابت للمعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، دعت الحكومة اليابانية في كانون الثاني/يناير من هذا العام من كولومبيا، التي لم تصادق بعد على المعاهدة، وفداً من لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية، ضم رئيسها. وخلال زيارته، أجرى الوفد الكولومبي مباحثات مع المسؤولين اليابانيين الذين لهم صلة بالمعاهدة وجالوا مرافق الرصد. وكانت هذه الزيارة هامة للغاية إذ تأكدت إرادة كولومبيا السياسية لتجاوز مشكل التصديق. وفي أفق المؤتمر الخامس المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ المقرر عقده في أيلول/سبتمبر من هذا العام، تحافظ اليابان على الزخم من أجل دخول المعاهدة حيز النفاذ مبكراً وتغتني كل فرصة لتشجيع البلدان التي لم تصادق عليها بعد.

ومن منطلق تعزيز هذه الجهود السالفة الذكر لترع السلاح، تدين اليابان، إلى جانب المجتمع الدولي، بشدة الاختبار النووي الذي أعلنت عنه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

كما أن البرنامج التعاوني للحد من الخطر وشراكة مجموعة الثمانية العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل يكتسيان أهمية دائمة لتعزيز نزع السلاح النووي، إلى جانب عدم الانتشار. وفي إطار شراكة مجموعة الثمانية العالمية، ساعدت اليابان الحكومة الروسية في تفكيك غواصة نووية سُحبت من الخدمة في أقصى شرق روسيا. وفي وقت لاحق، وقعت اليابان وروسيا اتفاقاً لتفكيك خمس غواصات أخرى.

وفي هذه المرحلة، أود أن أركز باقتضاب على اهتمامنا بموضوع التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ففي إطار جهودنا الطويلة الأجل من أجل نزع السلاح النووي، أولت اليابان أهمية كبرى للتثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. وبناءً على الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ بشأن التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، باشرت اليابان أنشطة مختلفة من بينها، على سبيل المثال، نشر كتيب بعنوان "سياسة اليابان في مجالي نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة" وعقد حلقات دراسية بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح واستضافة مختصين في التثقيف في مجال نزع السلاح، فضلاً عن برنامج الأمم المتحدة للزمالات بشأن نزع السلاح. ففي إطار هذا البرنامج، دعونا أكثر من ٦٢٠ دبلوماسياً شاباً من مختلف أنحاء العالم لزيارة اليابان. ونشجع كل بلد على مواصلة جهودها الخاصة بما فيما يتعلق بالتثقيف في مجال نزع السلاح. وعلاوة على ذلك،

تنظر اليابان بتقدير كبير إلى عمل المجتمع المدني فيما يتعلق بالثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة وتعتزم مواصلة تعاونها الوثيق مع أنشطته.

وختاماً، أود أن أشدد مرة أخرى على اقتناع وفد بلادي بأن الأولوية الرئيسية لمؤتمر نزع السلاح هذا العام هي الشروع فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تجري مناقشتها في إطار البند ٢ من جدول الأعمال، ما دام أنها تشكل في الوقت الراهن أكثر التدابير المتعددة الأطراف واقعية لنزع السلاح النووي. لقد جودل، داخل هذا المؤتمر وخارجه على حد سواء، في أن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لا تشمل المخزونات القائمة ليست إلا تدبيراً يرمي إلى عدم الانتشار. فلإزالة الأسلحة النووية، ينبغي حتماً إنهاء إنتاجها ووضع حد لسباق التسلح النووي. وعلاوة على ذلك، ستضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سقفاً كميّاً لإنتاج الأسلحة النووية بينما تحدد له معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سقفاً نوعياً. وبالتالي، فإن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تشكل بالدرجة الأولى تدبيراً لنزع السلاح النووي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان على كلمته وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي، السفير لوشخينين.

السيد لوشخينين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيسة، لقد سبق أن أتيت لوفد بلادي الفرصة للإعراب عن ارتياحه العميق لتوجيهك لأعمال المؤتمر، وأود أن أنتهز هذه الفرصة مع ذلك لتأكيد أننا على استعداد للعمل سوية معك من أجل تحقيق النجاح والأهداف التي حُدِّدت للمؤتمر.

وفيما يتعلق بالمسألة المطروحة حالياً في جدول الأعمال، أود أنؤكد لك مرة أخرى أن روسيا وفيه لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والالتزامات بموجب الاتفاقات المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية ولبداياتها الانفرادية في مجال نزع السلاح النووي. إننا نبرهن على هذا الأمر عملياً، ولا بد من القول بأنه بنهاية الحرب الباردة والتغير في طبيعة العلاقات الروسية - الأمريكية، تضاعل خطر الحرب النووية إلى حد كبير وأضحى سباق التسلح بين الطرفين الآن شيئاً من الماضي.

وإجمالاً، ينبغي الإقرار بأن الأسلحة النووية في العالم تقل أكثر فأكثر كل سنة. لقد قدمت معالي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، السفيرة روكا، أرقاماً محددة هذا اليوم عن نزع السلاح النووي الذي تم بالتشارك مع روسيا. ولن أكرر الحقائق التي تعرفونها جميعاً، فقد قدمنا العام الماضي قدراً هائلاً من المعلومات المفصلة بخصوص تدابير نزع السلاح النووي التي اتخذتها روسيا. كما نعتزم أن نكشف نشاطنا وأن نقدم معلومات أكثر تفصيلاً وأن نعرض كذلك موقفنا بشأن جميع الجوانب الأساسية لمشكلة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي في الجلسات العامة غير الرسمية.

وأود فقط أن أسجل النقطة التالية في الوقت الراهن. إننا ندرك جميعاً أن عدم الانتشار له صلة وثيقة جداً بمسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. وقد يكون من بين التدابير المهمة لضمان الامتثال لنظام عدم الانتشار وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة النووية

المتفجرة. ونعتقد أن أي معاهدة من هذا القبيل من شأنها أن تعزز نزع السلاح النووي. وليس لدى روسيا أي اعتراض على بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح.

إن عملية وآفاق تقليص الأسلحة النووية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ الاتفاقات الأساسية المتعلقة بالحد من الأسلحة وبتزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. وتتأثر هذه العمليات، بطبيعة الحال، بمختلف جوانب الحياة الدولية المعاصرة، بما في ذلك النمو في تمويل الاستعدادات العسكرية في عدد من البلدان وظهور منظومات جديدة للأسلحة. وسيشكل نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي بالتأكيد عامل عدم استقرار قوي، بما في ذلك من منظور نزع السلاح النووي. فستكون له تداعيات خطيرة على كامل عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة والأمن الدولي. وبإمكان مؤتمر نزع السلاح أن يمنع حصول هذا السيناريو إذا سد الثغرات الموجودة في قانون الفضاء الدولي بوضع معاهدة جديدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي.

يقال لنا "لا وجود لأسلحة في الفضاء، وليس ثمة بالتالي شيء يمكن الحديث عنه". هذه سياسة تنطوي على قصر النظر. لقد أكد لنا ذات مرة أن توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) شرقاً لن يتوافق بنقل الهياكل الأساسية العسكرية هناك. الحقيقة غير ذلك. كل شيء أبعد ما يكون عما أُعلن.

وتُبدل محاولات الآن لإقناعنا بأن خطط نشر المنظومات المضادة للصواريخ وأنظمة الرادار في إطار منظومة دفاعية استراتيجية لاعتراض الصواريخ في بعض بلدان أوروبا الوسطى تستهدف أي جهة تشاؤون، حتى الأفراد من الإرهابيين، وليس روسيا. عبارات رائعة، ولكن ...

هذه مسألة خطيرة جداً، وعلينا أن نستخلص الاستنتاجات المناسبة بخصوص نية نشر منظومات استراتيجية مضادة للصواريخ بجوار الحدود الروسية، وكما قال الرئيس فلاديمير بوتين مؤخراً، سيكون رد روسيا مختلفاً ولكن فعالاً - فعالاً جداً. ولا شك إننا نود تفادي هذا المنحى للأحداث، غير أن القرار بيد شركائنا.

وأود أن أشدد على ما يلي: نرى أن عهد الحرب الباردة قد ولى، ونعتقد أن جميع المسائل يمكن وينبغي أن تُسوى عن طريق مفاوضات ومشاورات تأخذ في الاعتبار، بطبيعة الحال، مصالح الأمن القومي لجميع الأطراف. وأود هنا أن أشير إلى أننا نتفق تماماً مع ما قالته سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية، السيدة روكا. أود أن أقتبس كلامها: "إن هدف جميع الدول ينبغي أن يتمثل في خلق بيئة تنتفي فيها ضرورة اعتماد أي منها على الأسلحة النووية لضمان أمنها". أتفق معها من صميم قلبي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلمته وعلى العبارات اللطيفة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السيد هان سونغ إيل.

السيد هان (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعقب باقتضاب على ما ذكره مندوب اليابان من قبل بخصوص التجارب النووية التي أجراها بلدي العام الماضي.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتزمة بشكل راسخ بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، كما أكدنا عدة مرات في الماضي.

وبخصوص التجربة النووية، فإن امتلاك بلادنا للسلح النووي حق من صميم السيادة. فلسنا دولة طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، ومن الواضح - كما أوضح معالي ممثل إحدى البلدان هذا الصباح - أنه لم يكن لنا من أمرنا خيار. فقد اضطررنا للانسحاب من معاهدة عدم الانتشار وإعلان أننا نمتلك السلح النووي بإجرائنا تجربة السنة الماضية لمواجهة التهديد المتعظم - هجوم عسكري ونووي استباقي - من قوة عظمى نووية ضد بلدي.

وأود أن أطمئن مندوب اليابان بأن السلح النووي لبلادنا ليس تهديداً للبلدان المجاورة، بما في ذلك اليابان. نحن لا نهدد أبداً. هذا رادع نووي ضد هجوم عسكري ونووي من قوة عظمى نووية على بلدي في المستقبل.

وأود التشديد مرة أخرى على أننا نبذل قصارى جهودنا من أجل إزالة جميع الأسلحة النووية في العالم - الموجود منها بطبيعة الحال لدى القوى العظمى النووية وبقية العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على كلمته.

ليس لدي أي متكلمين آخرين في قائمتي هذا اليوم. هل يود أي وفد أخذ الكلمة الآن؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

وأود الآن أن أدعو المؤتمر إلى اتخاذ قرار بشأن الطلب الإضافي بالمشاركة في أعمالنا من دولة ليست عضواً في المؤتمر. ويرد الطلب في الوثيقة CD/WP.544/Add.3، وقد ورد من مدغشقر.

أيمكنني أن أعتبر أن المؤتمر قرر دعوة مدغشقر للمشاركة في أعماله، وفقاً لنظامه الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بتأملنا ولو قليلاً لما حصل منذ بدء دورة مؤتمر نزع السلح لعام ٢٠٠٧، نجد أننا لم نقر جدول أعمالنا خلال الأسبوع الأول من الدورة فحسب، بل أرسينا كذلك الإطار التنظيمي الذي سيوجه مداولاتنا طيلة العام. وعلاوة على ذلك، لدينا منسقون سيراؤون، بتفويض من رؤساء دورة عام ٢٠٠٧، الجلسات غير الرسمية المتعلقة ببنود جدول الأعمال وفقاً لجدولها الزمني الإرشادي الذي وزعته الأمانة على جميع أعضاء المؤتمر.

وبخصوص ما سلف ذكره، أعتقد أننا استطعنا تمهيد السبيل لإحراز التقدم خلال دورة المؤتمر لهذا العام. وما كان لهذا الأمر أن يتيسر دون تعاونكم، وأود أن أعرب عن تقديري لكم جميعاً لمساعدتكم وللمرونة التي أبديتها حتى الآن.

وباسم جميع الرؤساء الآخرين لدورة المؤتمر لعام ٢٠٠٧، أدعو جميع الوفود للمشاركة بنشاط في الجلسات غير الرسمية التي سيرأسها المنسقون المعنيون بمختلف بنود جدول الأعمال والاستفادة القصوى منها.

وكما تعلمون، ستبدأ الجلسة غير الرسمية الأولى المتعلقة بالبند ١ من جدول الأعمال بعد ظهر اليوم في الساعة الثالثة برئاسة السفير ستريمين، بينما سيرأس السفير تريتسا الجلسة غير الرسمية الأولى المتعلقة بالبند ٢ من جدول الأعمال يوم الخميس، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، في العاشرة صباحاً. وأتمنى للسفيرين ستريمين وتريتسا ولجميع المنسقين الزملاء كل النجاح في مساعيهم.

يتوقف التقدم الذي يمكن أن يتحقق في مؤتمر نزع السلاح على أعضائه. لذلك، أحث جميع الوفود على التحلي بالانفتاح والاستفادة قدر الإمكان من الفرص المتاحة للدفع قدماً بأعمال المؤتمر.

وبخصوص الجلسات غير الرسمية القادمة، علمتُ من السفير ويبسونو أنه لن يتمكن للأسف، بسبب مهام رسمية أخرى تتطلب وجوده خارج سويسرا، من رئاسة الجلسات غير الرسمية المتعلقة بالبند ٦ من جدول الأعمال "برنامج شامل لتزع السلاح" خلال النصف الثاني من الأسبوع الخامس، أي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧. لذلك، سيرأس هذه الجلسات غير الرسمية نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى مؤتمر نزع السلاح، السفير بوجو.

وعلمت من وفد المملكة المتحدة أن الدكتور كيم هاولز، وزير المملكة المتحدة المسؤول عن مسألي تحديد الأسلحة ونزع السلاح، سيزور جنيف في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧. ولتمكين الوزير هاولز من مخاطبة المؤتمر، طلبتُ من الأمانة القيام بالترتيبات اللازمة لعقد جلسة عامة رسمية في العاشرة صباحاً بالضبط يوم الخميس، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وستتلوها مباشرة الجلسة غير الرسمية المتعلقة بالبند ٦ من جدول الأعمال، وفق ما ورد في الجدول الزمني الإرشادي الوارد في الوثيقة CD/2007/CRP.3، المؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

وأود كذلك أن أعلن أنني لن أتمكن بسبب التزامات رسمية تستدعي وجودي في جنوب أفريقيا من رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال الأسبوع الرابع، أي من ١٢ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وبموجب المادة ١٠ من النظام الداخلي للمؤتمر، سيحل محلي نائبي لشؤون نزع السلاح، السيد يوهان كيليرمان.

وبهذا ينتهي عملنا لهذا اليوم في هذه الجلسة العامة الرسمية. وستُعقد جلستنا العامة الرسمية المقبلة يوم الثلاثاء، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠.

رُفعت هذه الجلسة العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠
